

دولة رئيس مجلس النواب

الرئيس الاستاذ نبيه بري المحترم

تحية طيبة وبعد ،

نتقدم من دولتكم باقتراح قانون حول تعليق اقساط الدين والفوائد من الاستحقاقات المالية لدى المصارف وكونتوارات التسليف عن قروض الحوافز والقروض المدعومة من مصرف لبنان والقروض المضمونة من كفالات آملين اجراء اللازم .

مع فائق الاحترام والتقدير

النائب د. حسين الحاج حسن



بيروت في 2021/4/16



الاسباب الموجبه

إن الوضع الاقتصادي في لبنان تدهور بشكل كبير وذلك لأسباب عديدة مجتمعه ومتزامنة في أوقات متقاربة .

- كما أدى تفشي وباء كورونا وما رافقه من إجراءات استوجبت إقفال كلي أو جزئي للمطار والمنافذ الحدودية والمرافق والوزارات والمؤسسات، إضافةً إلى إقفال وتوقف كلي أو جزئي للقطاعات الاقتصادية كافة.

- كما وان انهيار سعر الصرف العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي إلى ستة أضعاف وأحياناً سبعة أضعاف وهذا غير مسبوق منذ قرار سعر الصرف في تسعينيات القرن الماضي .

- وكأنه لم يكن كافياً ما تقدم من الأسباب، فجاء انفجار مرفأ بيروت بتاريخ 2020/ 8/4 واثراً سلباً على ما تبقى من بنية مالية واقتصادية في هذا البلد .

كل هذه الأسباب مجتمعة إضافة إلى الأزمة السياسية، أدت بشكل مباشر إلى تدهور أوضاع

القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً الإنتاجية منها، كالزراعة والصناعة والسياحة، هذا بالإضافة إلى كافة القطاعات الأخرى .

وبما أن الدولة اللبنانية، نتيجةً للأزمة الاقتصادية الراهنة، تتوجه باتجاه تحويل الاقتصاد من الريع إلى الإنتاج، وبالتالي تتوجه نحو دعم كافة القطاعات الإنتاجية، خصوصاً القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية .

وبما أن هذا التوجه سبق للدولة اللبنانية أن اعتمدته، وان بشكل غير منتظم، من خلال دعم هذه القطاعات عن طريق قروض مدعومة من مصرف لبنان، وقروض بضمانة شركة كفالات لهذه القطاعات .

وبما أن معظم هذه القطاعات الإنتاجية وخصوصاً التي استفادت من هذه القروض تعرضت لخسائر محققة بلغت درجة إقفال العديد منها والتوقف عن العمل بشكل كلي أو جزئي، والذي استمر منها فإنه يعمل جاهداً بالحد الأدنى حتى يستطيع الاستمرار بالرغم من الخسائر .

وحيث أن هذه القطاعات ملزمة بسداد القروض التي استفادت منها للمصارف على دفعات شهرية، وبالرغم من توقف العديد منها عن العمل نهائياً أو العمل بالحد الأدنى الممكن.

وعليه، فإنه من الطبيعي أنه يستحيل على هذه القطاعات سداد التزاماتها لأسباب خارجه عن إرادتها وتتعلق بالوضع الاقتصادي العام للأسباب المذكورة أعلاه والمعروفة من الجميع .

وبما أن هذه القطاعات بحاجة إلى مهلة وفترة سماح لكي تستعيد توازنها في ظل المتغيرات الاقتصادية التي حصلت، من دون أن يكون هناك ضغوط مالية إضافية عليها تتعلق بسداد القروض السابقة.

بما أن ما حصل يمكن تصنيفه بمثابة "قوة قاهره" تعفي من اي مسؤولية .

بناء على ما تقدم ، نقدم اقتراح القانون التالي راجين إقراره :



اقتراح قانون

تعليق أقساط الدين والفوائد من الاستحقاقات المالية

لدى المصارف وكونتوارات التسليف عن قروض الحوافز

القروض المدعومة من مصرف لبنان والقروض المضمونة من شركة كفالات

مادة وحيدة:

خلافاً لأي نص آخر تُعلّق حكماً أقساط وفوائد وديون عملاء القطاعات الاقتصادية المستفيدة من قروض الحوافز أو القروض المدعومة من مصرف لبنان أو بضمانة شركه كفالات وتجمّد جميع استحقاقات القروض والفوائد لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 1/ 1/ 2020 وترحل لما بعد انتهاء مدة الثلاث سنوات.

كما تعلق جميع الإجراءات القانونية أو القضائية أو التنفيذية بحق المقترضين ، ولا تتقاضى المصارف أو كونتوارات التسليف الجزاءات القانونية أو التعاقدية أية عمولة أو فوائد تأخير على تأجيل السداد.

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

